

61 / 2018

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم في 7 جوان 2018 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع تكثيف الفلاحة السقوية بتونس

فصل وحيد:

تمت الموافقة على اتفاق القرض الملحق بهذا القانون والمبرم بتونس في 7 جوان 2018 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بملغ قدره مائة وثلاثة عشر مليون وستمائة ألف (113.600.000) أورو لتمويل مشروع تكثيف الفلاحة السقوية بتونس.

61 / 2018

الواريات عدد
17 اوت 2018
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

الواردات و
17 اوت 2018
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

شرح أسباب

لمشروع تكثيف الفلاحة السقوية بتونس

أبرمت الحكومة التونسية اتفاقية قرض مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير بتونس بتاريخ 07 جوان 2018 بمبلغ جملي قدره 113,6 مليون أورو ما يعادل حوالي 329,440 مليون دينار تونسي، لتمويل مشروع تكثيف الفلاحة السقوية بكل من جندوبة، باجة، سليانة، بنزرت، نابل وصفاقس.

1. الإطار العام للمشروع:

يلعب القطاع السقوي دورا هاما في الاقتصاد الوطني ودورا متميزا في تأمين الحاجيات الغذائية الأساسية للبلاد وفي تعديل الإنتاج خاصة خلال السنوات الجافة. وبالرغم من محدودية مساحته التي لا تمثل سوى 8.2 % من المساحة الفلاحية الجمالية المحترثة، يساهم القطاع السقوي بـ 37% من قيمة الإنتاج الفلاحي الوطني . وقد ارتفعت المساحة السقوية من 50 ألف هكتار في الستينيات إلى 435 ألف هكتارا سنة 2016 موزعة حسب طبيعة التمويل كما يلي :

- 242 ألف هكتار مناطق سقوية أنجزت باستثمارات عمومية، أي قرابة 56% من المساحة الجمالية للمناطق السقوية.
- 193 ألف هكتار مناطق سقوية أنجزت باستثمارات خاصة، أي قرابة 44% من المساحة الجمالية للمناطق السقوية.

وتجدر الإشارة إلى أن حوالي 51% من المناطق السقوية العمومية موجودة بجهة الشمال وذلك نظرا لوفرة الموارد المائية السطحية، في حين أن 40% من المناطق السقوية الخاصة مركزة على الموارد المائية الجوفية متواجدة أساسا في منطقة الوسط الغربي للبلاد. وترتكز المناطق السقوية بالشمال على الموارد المائية السطحية (سدود وسدود جبلية وبحيرات جبلية ومجاري أودية ...) وبالوسط على الموارد المائية الجوفية قليلة العمق و بالجنوب على الموارد

وقد تفاقم هذا الوضع بعد سنة 2011 حيث تطورت ظاهرة الربط العشوائي على الشبكات المائية مما تسبب في تواتر الأعطاب على مستوى أنظمة التزود بمياه الري وارتفاع المديونية الناتجة عن عدم خلاص معالم المياه مما أدى إلى عدم القيام بصيانة وتعهد الشبكات المائية وتآكلها.

ii. أهداف المشروع:

يهدف هذا المشروع إلى:

- ✓ تحسين ظروف العيش لفائدة 3500 فلاح ،
- ✓ الرفع من مردودية الشبكات المائية إلى 80 بالمائة بإعادة تهيئة وتعصير 6 مناطق سقوية كبرى محدثة منذ السبعينات،
- ✓ التصرف المستديم في الأنظمة المائية بالمناطق السقوية العمومية الكبرى بولايات الشمال وتحسين جودة الخدمات من خلال تركيز منشأة عمومية للتصرف في المناطق السقوية،
- ✓ تامين المنتوجات الفلاحية بالتركيز على مراحل ما بعد الإنتاج (التسويق والخرن والتحويل والتصدير، الخ...)
- ✓ الإحاطة الفنية بالفلاحين وتدعيمهم في العديد من المجالات على غرار التسويق (لفائدة 1500 فلاحا منهم 20 بالمائة نساء) واسناد القروض والمنح (لفائدة 1000 فلاحا منهم 20 بالمائة نساء) وتسويق 30 بالمائة من قيمة الإنتاج عبر عقود إنتاج.

iii. محتوى المشروع:

يحتوي المشروع على العناصر التالية:

1.العنصر الأول: تطوير الجانب المؤسسي للتصرف المستديم في شبكات الري

والصرف

تهدف هذه المكونة إلى القيام بتجربة نموذجية حول تحسين التصرف في 6 مناطق سقوية كبرى تمسح 23 ألف هكتار متواجدة بولايات بنزرت وجندوبة وباجة وسليانة. وقد تم إختيار المنشأة بالاعتماد على العديد من المعايير من جملة الخيارات الأخرى وهي شركة ذات مساهمات

- القيام بدراسة خاصة بكل منطقة سقوية قصد تحديد مخطط عمل يعنى بثمين المنطقة وتنفيذه.
- القيام بدراسة للقطاع المنظم على غرار شركات الأحياء وبلورة مخطط عمل لدعمها،
- دعم تمويل الفلاحين والشركات التعاونية الفلاحية لتطوير سلاسل القيمة وكل ما يتعلق بمراحل ما بعد الإنتاج.

4. العنصر الرابع: دعم سلاسل القيمة بمناطق

سيتم إبرام اتفاقية مع المنصة المركزة بالمركز النهوض بالصادرات للقيام بدراسات استراتيجية حول أهم سلاسل القيمة.

IV. مواعيد الإنجاز:

ينتظر أن تنطلق أشغال المشروع في غضون سنة 2019، حيث تقدر مدة الإنجاز بخمس سنوات (2019-2024).

V. كلفة المشروع ومساهمة البنك في تمويله:

سيساهم البنك الدولي في تمويل المشروع بقرض يبلغ 113,600 مليون أورو أي ما يعادل (حوالي 329,440 مليون دينار تونسي) حسب الشروط التالية:

- نسبة الفائدة: 0,7 %
- عمولة افتتاح: 0,25 % من قيمة القرض.
- عمولة التعهد: 0,25 % من المبالغ الغير مسحوبة من القرض.
- فترة السداد: 28 سنة منها 6.5 سنوات إمهال؛
- هذا و تجدر الإشارة إلى أن كلفة المشروع تقدر بـ 455 مليون دينار باعتبار الأداءات،

منها 330 مليون دينار على القرض.

ذلك هو موضوع مشروع القانون المصاحب.

